



نخيل نيوز - متابعة

أفاد تقرير جديد وُضع بمساعدة «تشات جي بي تي»، بأن الذكاء الاصطناعي والأتمتة قد يقضيان على ما يقرب من 100 مليون وظيفة خلال العقد المقبل.

وحمل التقرير عنوان: «حرب كبار الأوليغارشية التكنولوجية على العمال: الذكاء الاصطناعي والأتمتة قد يُدمران ما يقرب من 100 مليون وظيفة أميركية خلال عقد»

وقدّر التقرير أن الذكاء الاصطناعي سيؤدّي إلى أتمتة وظائف 89 في المائة من عمال الوجبات السريعة والمطابخ، و64 في المائة من المحاسبين، و47 في المائة من سائقي الشاحنات. وكتب ساندرز -وهو سيناتور مستقل من ولاية فيرمونت، وعضو بارز في لجنة الصحة والتعليم والعمل والمعاشات التي تعرّف بالحروف الأربعة المختصرة «سي إس إس إس» بمجلس الشيوخ- في مقال رأي على قناة «فوكس نيوز»: «إن الذكاء الاصطناعي والروبوتات التي تُطورها اليوم، ستسمح للشركات الأميركية بإلغاء عشرات الملايين من الوظائف ذات الأجور اللائقة، وخفض تكاليف العمالة، وزيادة الأرباح». وأضاف: «ما النتيجة؟ سيزداد أثرياء العالم ثراءً، بينما يفقد العمال وظائفهم ودخلهم».

وأعد ساندرز التقرير مع موظفي اللجنة الذين استنبطوا تقديراتهم لفقدان الوظائف من خلال سؤال «تشات جي بي تي» عن مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على أتمتة مهام وظيفية مختلفة، تُعتبر أساسية أو مُكمّلة لأكثر من 700 نوع وظيفة حددها مكتب إحصاءات العمل. وناشد التقرير: «على الكونغرس والشعب الأميركي أن يتحدوا ويقاوموا»، هذه التوجهات. ومن غير المرجح أن يكون لدى «تشات جي بي تي» رؤية موثوقة لتأثيرات الذكاء الاصطناعي على القوى العاملة اليوم، فما بالك في العقد المقبل؟ وتفشل تقديرات التقرير في تصور أنواع الوظائف «الهجينة» الجديدة التي تجمع بين الذكاء الاصطناعي والبشري (مثل التحفيز أو التدريب النموذجي) التي قد تنشأ.

ويُشير التقرير إلى «وجود شكوك هائلة بشأن القدرات الحقيقية للذكاء الاصطناعي والأتمتة، وتأثيراتها على بقية الاقتصاد، وكيفية استجابة الحكومات والأسواق لها». كما يلفت إلى أن هناك «مستقبلاً محتملاً تُقرر فيه الشركات المضي قدماً في توظيف العمل الاصطناعي بقوة».

ويستشهد معدّو التقرير ببعض البيانات (التي يُمكن القول إنها أكثر موثوقية)، بما في ذلك تنبؤ الرئيس التنفيذي لشركة «أنثروبك»، داريو أمودي، بأن «الذكاء الاصطناعي يُمكن أن يلغي نصف جميع وظائف ذوي الياقات البيضاء في مستوى

نخيل نيوز

المبتدئين، وأن يرفع معدل البطالة إلى 10-20 في المائة، في غضون عام إلى 5 أعوام مُقبلة». كما يستشهدون بتنبؤ الرئيس التنفيذي لشركة «فورد»، جيم فارلي، بأن الذكاء الاصطناعي يُمكن أن يُلغي «نصف جميع وظائف ذوي الياقات البيضاء في الولايات المتحدة حرفياً» خلال العقد المُقبل. ويستهدف التقرير أيضاً إدارة ترمب التي تخلّت عملياً عن أي إشراف على صناعة الذكاء الاصطناعي، في حين اتخذت خطوات لتسريع وصول التكنولوجيا الجديدة. وكتب المؤلفون: «إدارة ترمب على استعداد لترسيخ سلطة المديرين التنفيذيين في وادي السيليكون فقط... يجب أن ينتهي هذا. يجب على الكونغرس والشعب الأميركي الوقوف في وجه ذلك، والمواجهة لضمان استفادة العاملين من الذكاء الاصطناعي والأتمتة». ويبدو أن ساندرز ليس الوحيد الذي يستشعر هذا، إذ أصدر مارك كيلي، النائب الديمقراطي عن ولاية أريزونا، أخيراً، خطة «الذكاء الاصطناعي لأميركا» التي تقترح سبلاً لشركات الذكاء الاصطناعي، مثل «غوغل» و«أوبن إيه آي» للمساعدة في تغطية التكاليف السلبية لتحول الذكاء الاصطناعي، وتحديدًا التحديثات اللازمة لشبكة الكهرباء (لدعم مراكز البيانات الجديدة) وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي للعمال الذين قد يفقدون وظائفهم بسبب الأتمتة. في حين أن رقم 100 مليون وظيفة في تقرير «PwC» مثير للجدل، فإن قطاع التكنولوجيا يعمل جاهداً لقمع أي تشريعات ذات معنى في مجال الذكاء الاصطناعي، لذا فإن كلاً من ساندرز وكيلي محقّقان في دق ناقوس الخطر من احتمال حدوث اضطراب واسع النطاق في القوى العاملة. فإن السؤال الحقيقي هو: متى سيحدث ذلك؟